

Distr.: General
14 August 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٤٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء (الفقرة ٥ (هـ))، و ٢٤٤/٥٤ (الفقرتان ٤ و ٥)، و ٢٧٢/٥٩ (الفقرات ١ إلى ٣)، و ٢٦٣/٦٤ (الفقرة ١)، و ٢٥٣/٦٩ (الفقرة ١). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣٦٥ تقرير رقابة، منها ١١ تقريرا موجها إلى الجمعية العامة. وتضمنت التقارير ١٢٣ ١ توصية بتحسين الضوابط الداخلية وآليات المساءلة والارتقاء بالكفاءة والفعالية على صعيد المنظمة، صُنفت ٢٥ منها بأنها توصيات بالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وكانت التوصيات تهدف إلى تحقيق وفورات في التكاليف، واسترداد المدفوعات الزائدة، وتحقيق مكاسب ناجمة عن زيادة الكفاءة، وإجراء تحسينات أخرى. وتقدر الآثار المالية المترتبة على توصيات المكتب الصادرة خلال الفترة المذكورة بمبلغ ٤,٨ ملايين دولار تقريبا، وقد تم بالفعل تحقيق وفورات واسترداد مدفوعات قدرها ١,٤ مليون دولار. وتقدم الإضافة لهذا التقرير تحليلا مفصلا لحالة تنفيذ التوصيات، وبيان تفاصيل التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بالتقارير الصادرة في جميع مجالات عمل المكتب، بما يشمل المجالات المتصلة بأنشطة حفظ السلام.

ولا يتناول هذا التقرير نتائج أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، إذ ستقدم هذه النتائج إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/73/324 (Part II) خلال الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة.

* A/73/150.

** باستثناء الرقابة على أنشطة حفظ السلام، التي سيقدم تقرير عنها في الوثيقة A/73/324 (Part II).



الرجاء إعادة استعمال الورق

070918 040918 18-11775 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمقتضى قرارها ٢١٨/٤٨ بآء لتحسين الرقابة في المنظمة. ويعمل المكتب بصورة مستقلة، ويساعد الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها من خلال الأنشطة التي يقوم بها في مجالات التحقيق، والمراجعة الداخلية للحسابات، والتفتيش، والتقييم.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لكنه لا يتضمن نتائج الرقابة المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام، أو إدارة الدعم الميداني، أو إدارة الشؤون السياسية، أو بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/73/324 (Part II) خلال دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين المستأنفة. وسيرد في إضافة لهذا التقرير (A/73/324 (Part I)/Add.1) تحليل مفصل لحالة تنفيذ التوصيات، وبيان تفاصيل التوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة كاملة بالتقارير الصادرة في جميع مجالات عمل المكتب، بما يشمل المجالات المتصلة بأنشطة حفظ السلام.

ثانيا - المبادرات المهنية

ألف - الجهود الرامية إلى تعزيز أداء المكتب

- ٣ - يهدف مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إنجاز أعماله وفقا لأعلى معايير المهنية والكفاءة. ويسلّط الضوء أدناه على بعض المبادرات المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تحقيق هذا الهدف.

شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

- ٤ - تعمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وفقا للتوجيهات الإلزامية الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين. وتشمل هذه التوجيهات المبادئ الرئيسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، والمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، ومدونة الأخلاقيات، وتعريف المراجعة الداخلية للحسابات. وأجرت وحدة الممارسات المهنية في الشعبة تقييمات داخلية للجودة على عينة مختارة من الالتزامات لكفالة امتثال هذه الالتزامات للمعايير الدولية. وأكدت تقييمات الجودة امتثال الالتزامات المختارة للمعايير، وحددت أيضا الفرص المتاحة للتحسين.

- ٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت الشعبة عملية تخطيط العمل على أساس المخاطر وبسّطتها لزيادة الفعالية في تسجيل المخاطر المستجدة والتأكد من أنها تتماشى تماما مع استراتيجية الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة. وكفلت تلك العملية أيضا تركيز خطة عمل الشعبة على مسائل الفعالية والكفاءة، والمجالات التي تنطوي على احتمالات للغش، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن المسائل المواضيعية مثل أهداف التنمية المستدامة وثقافة المنظمة. وتمشيا مع إطار الإدارة المركزية للمخاطر في الأمانة العامة، استكملت الشعبة أيضا سجل المخاطر الخاص بها، وهي بصدد وضع تدابير تخفيف للتصدي للمخاطر المحددة.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية مواصلة تعزيز العمل والقدرة على تنفيذ عمليات مراجعة عالية الجودة وذات أثر، واصلت الشعبة تقديم الأدوات والأدلة العملية والتدريب للموظفين في مجالات كشف الغش في مراجعة الحسابات، ومراجعة الأداء، وتحليل البيانات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وثقافة المنظمة. ووضعت أيضا استراتيجية لتقييم فعالية عمل الأمانة العامة في دعم الدول الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل الاستراتيجية ما يلي: (أ) تقييم المخاطر المتصلة بتلك الأهداف عند قيامها بتخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر سنويا؛ (ب) إجراء مراجعات لعملية إدماج الأهداف المذكورة في برامج الأمانة العامة وأنشطة تنمية القدرات؛ (ج) تبادل الخبرات المكتسبة في مراجعة الأهداف مع هيئات الرقابة الأخرى، بما في ذلك ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات بالأمم المتحدة.

شعبة التفتيش والتقييم

٧ - واصلت شعبة التفتيش والتقييم أنشطتها في مجال تنمية القدرات، مع التركيز في عام ٢٠١٨ على تعزيز مهارات التقييم الأساسية من خلال سلسلة تدريب مكونة من ثلاثة أجزاء في مجال الأساليب الكمية. وركزت الجلسة الأولى على المنطق الكمي الأساسي، وركزت الثانية على أخذ العينات وترجيح البيانات كوسيلة للاستقراء من العينات إلى المجموعة الأصلية (مثل الناس أو الوثائق أو الملاحظة المباشرة) وفق طرق صحيحة وموثوقة، وستركز الجلسة الثالثة التي ستجرى في أواخر عام ٢٠١٨ على الإحصاءات الاستنتاجية. وكان الغرض المزوج لهذه السلسلة هو التأكيد على الممارسات الجيدة في استخدام هذه الأساليب الموظفة حاليا في الشعبة، وتحفيز التفكير الخلاق بطرق جديدة ومختلفة لاستخدامها في التقييمات المقبلة. واستضافت الشعبة كذلك مجموعة من فرادى الدورات حول تكنولوجيا المعلومات: كانت اثنتان منها تتعلقان بالأداة التي تستخدمها الشعبة لإعداد الدراسات الاستقصائية على شبكة الإنترنت، وتمحورت دورة أخرى حول Unite Docs و OneDrive، وأخرى حول استخراج البيانات.

شعبة التحقيقات

٨ - نظمت شعبة التحقيقات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ثلاث دورات تدريبية في مجال المعلومات المستمدة من مصادر علنية لتزويد محققي المكتب بالمهارات الأساسية اللازمة لإجراء بحوث مهنية مفتوحة المصدر. ونظمت الشعبة أيضا دورة تدريبية للمحققين الوطنيين، المكلفين نيابة عن الدول الأعضاء، بالتحقيق في سوء سلوك الذي يصدر عن حفظة السلام العسكريين.

٩ - وواصلت الشعبة رئاسة فرقة العمل الدائمة المعنية بتحسين التحقيق في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهي تقود عملية وضع مبادئ وإرشادات موحدة لإجراء التحقيقات في الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي. وبمساهمة من المجتمع المدني والشركاء الخارجيين، تقدم الإرشادات الموحدة التزاما من جانب ممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة بتعزيز التحقيقات من خلال كفاءة اتباع نهج يركز على الضحايا وتقديم الاستجابة المتخصصة. ويشمل ذلك توحيد قدرات الأمم المتحدة ردا على ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال اتباع نهج منسق في تلقي التقارير على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - ومنذ صدور الأمر الإداري المعنون "السلوك غير المرضي والتحقيقات والإجراءات التأديبية" (ST/AI/2017/1) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، نفذت الشعبة الإبلاغ المركزي عن جميع الادعاءات المتعلقة بالسلوك غير المرضي إلى المكتب، ويسّرت، حسب الاقتضاء، إحالة القضايا إلى الموظف المسؤول.

١١ - وواصلت الشعبة أيضا العمل مع الجهات المختصة في الأمانة العامة على مسائل السياسات التنظيمية الشاملة، من قبيل تحسين السبل المتبعة لتبسيط النهج الذي تتبعه المنظمة في الحماية من الانتقام، ومن خلال المشاركة في فريق عامل معني بتنقيح نشرة الأمين العام ST/SGB/2008/5 المعنونة "حظر التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة".

باء - التعاون والتنسيق

١٢ - نسق مكتب خدمات الرقابة الداخلية بانتظام مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بالرقابة، بما في ذلك مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، بغية كفالة التقليل إلى أدنى حد من الثغرات والازدواجية والتداخل في أعمال الرقابة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك موظفون مهنيون تابعون للمكتب مشاركة نشطة في الشبكات المهنية المعنية بتخصص كل منهم على النحو المبين أدناه.

١٣ - ويسرت شعبة التفتيش والتقييم حلقات النقاش وقدمت عروضاً في مناسبة تبادل ممارسات التقييم التي نظمها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في روما في أيار/مايو ٢٠١٨. وركز أحد العروض على التجربة الأخيرة لاستخدام تحليلات وسائل التواصل الاجتماعي لتسجيل أنشطة التوعية والتغطية الإعلامية والتصورات المتعلقة بالأمم المتحدة. وشرح هذا العرض الكيفية التي استخدم بها أحد التطبيقات على شبكة الإنترنت لجمع وتحليل البيانات ذات الصلة في عمليتي تقييم أجرتهما الشعبة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ في شراكة مع مبادرة الأمين العام لجس النبض العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت الشعبة دورات تتعلق بمنهجيات التقييم ونهجه.

١٤ - وواصلت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات المشاركة في أعمال "اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت الشعبة دور أحد نواب رئيس هذه الهيئة ودور أمانتها. وقادت الشعبة أيضا الفريق العامل المنشأ لاستكشاف سبل تعزيز عمليات المراجعة المشتركة والمنسقة لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الإنسانية. والهدف من هذه العملية هو توسيع نطاق عمليات المراجعة المذكورة بما يتجاوز كونها أنشطة مشتركة التمويل إلى تقديم ضمانات مشتركة على مدى فعالية الاستجابة الإنسانية على الصعيد القطري، بصرف النظر عن مصدر التمويل. وتبذل جهود متواصلة بشأن هذه المسألة.

١٥ - وقدمت شعبة التحقيقات المساعدة في مجال اللوجستيات والتحقيق إلى كل من منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدمت الشعبة أيضا الخبرة المتعلقة بالأدلة الجنائية الرقمية إلى منظمة الطيران المدني الدولي، وأجرت ثلاثة تحقيقات في مجال الأدلة الجنائية الرقمية لصالح صندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٦ - وواصل نائب مدير شعبة التحقيقات في نيويورك تولي دور نائب منسق ممثلي دوائر التحقيقات بالأمم المتحدة. واستضاف المكتب المؤتمر الثامن عشر للمحققين الدوليين واجتماعات ممثلي دوائر التحقيقات بالأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وعلاوة على ذلك، أنشأ المكتب في عام ٢٠١٧، الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتحقيقات الرقمية، ويتأسسه حاليا، وهو منتدى استشاري للممارسين في مجال التحقيقات الرقمية، ومتاح لجميع منظمات النظام الموحد للأمم المتحدة. وقام الفريق مؤخراً

بوضع مبادئ توجيهية للتحقيقات الرقمية وتوزيعها بهدف حماية موثوقية الأدلة الرقمية وسلامتها وسريتها وزيادة موثوقية نتائج تحليل الأدلة الجنائية الرقمية.

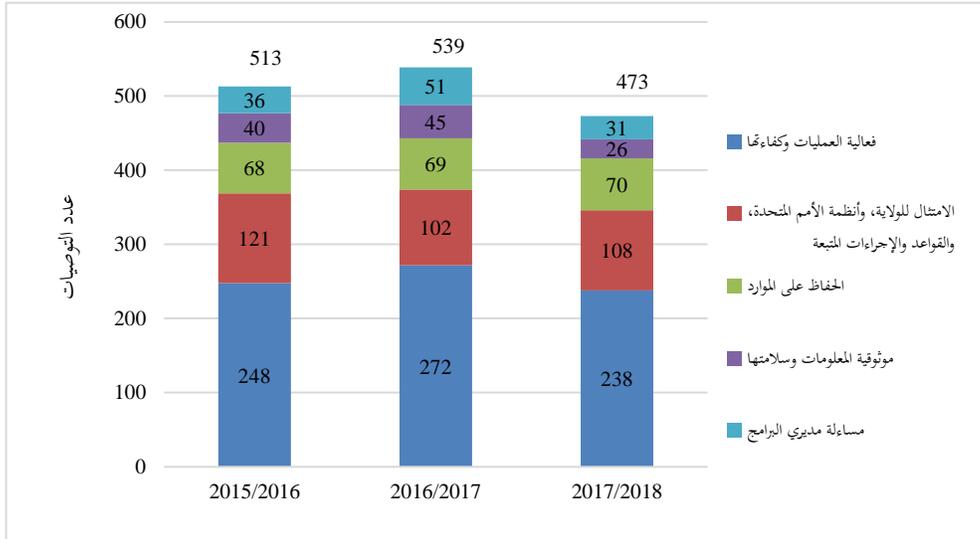
ثالثا - معوقات عمل المكتب

١٧ - ذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبناء على ما أجراه من تقييم المخاطر، ضرورة إخضاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل في المقام الأول من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية، لتقييم مستقل. وكان المكتب في الماضي قد مول عمليات تقييم المفوضية من موارده الخاصة. وأوصت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، في الفقرة ١٨ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/85)، ومرة أخرى في الفقرة ٢٥ من تقريرها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/86)، المكتب بإعادة النظر في مسألة ترتيبات التمويل المتعلقة باسترداد التكاليف بالنسبة للبرامج الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. وبناء على ذلك، طلب المكتب دعما تمويليا لكي يجري تقييما للمفوضية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وسيوسع توفير الأموال للتقييم الذي يجريه المكتب نطاق الممارسة القائمة للمكتب لتشمل تمويل خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يقدمها المكتب إلى المفوضية. وبالنظر إلى أن المفوضية لم توفر الأموال اللازمة لعمليات التقييم التي أجراها المكتب لها في الماضي، خلصت المفوضية إلى أنها لن تتمكن من الإسهام في تمويل التقييم الذي سيجريه المكتب. وأشارت المفوضية أيضا إلى أنها قد أنشأت مؤخرا وظيفة تقييم مستقلة خاصة بها بناء على توصية الهيئات الرقابية، ويراد بها أن تكون وسيلة لكفالة المساءلة والشفافية تجاه الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة. وجرى التأكيد على الدور المتميز الذي تضطلع به شعبة التفتيش والتقييم في المكتب باعتبارها وظيفة مستقلة للتقييم والرقابة في قراري الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بآء و ٢٤٤/٥٤، وكذلك القرار ٢٧٢/٥٩، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تقدم تقارير المكتب إلى الجمعية العامة مباشرة. وبالنظر إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق قد أدرجت تقييم المفوضية ضمن تقارير التقييم التي ستنتظر فيها في دورتها لعام ٢٠١٩، استخدم المكتب موارده من الميزانية العادية لإجراء التقييم. ونتيجة لذلك، فقد أثر عدم الحصول على الدعم اللازم للميزانية من المفوضية على قدرة المكتب على تقييم كيانات أخرى في الوقت المناسب؛ وعلى وجه التحديد، اضطر المكتب إلى تأجيل اثنين من التقييمات المقررة، ولن يجري تقييم الكيانات المعنية خلال الدورة المشمولة بالولاية.

رابعا - تحليل اتجاهات توصيات المراجعة الداخلية

١٨ - تم تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب فئات التأثير الخمس: (أ) موثوقية المعلومات وسلامتها؛ (ب) الامتثال للولاية، وأنظمة الأمم المتحدة، والقواعد والإجراءات المتبعة؛ (ج) فعالية العمليات وكفاءتها؛ (د) الحفاظ على الموارد؛ و (هـ) مساءلة مديري البرامج. ويبين الشكل الأول الاتجاهات على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويبين في كل سنة من هذه السنوات معظم التوصيات المتعلقة بفعالية العمليات وكفاءتها. ولا تشمل الأرقام المذكورة في هذا الفرع من التقرير التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات السلام.

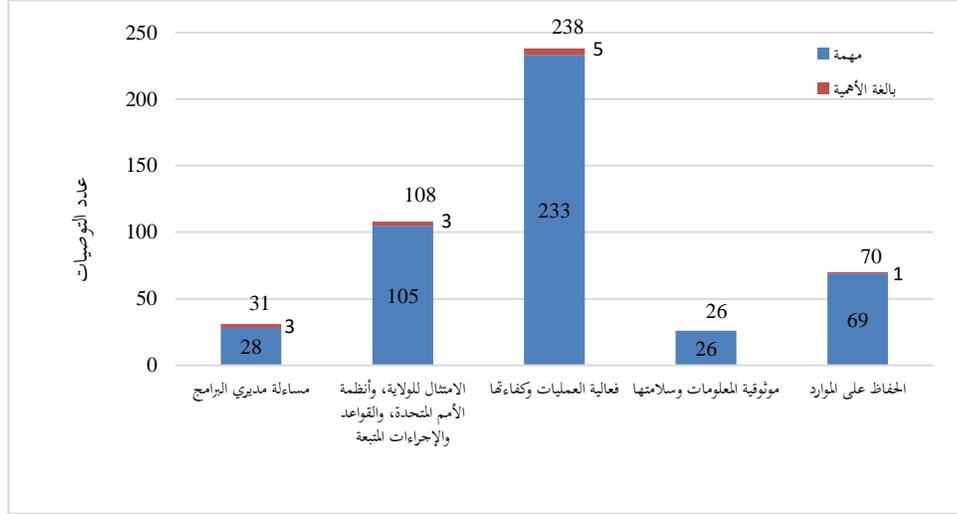
الشكل الأول
توصيات المراجعة بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، حسب التأثير



١٩ - ويبيّن الشكل الثاني توزيع توصيات مراجعة الحسابات البالغة الأهمية مقارنة بالتوصيات الهامة الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حسب التأثير. ويمكن الاطلاع في إضافة هذا التقرير على معلومات محددة عن جميع التقارير الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عدد التوصيات البالغة الأهمية والتوصيات الهامة.

الشكل الثاني

توصيات المراجعة بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، حسب التأثير، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨^(١)



خامسا - نتائج الرقابة

٢٠ - يمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتقارير التقييم على الموقع الإلكتروني لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد انبثقت عن المجموعة المختارة من نتائج الرقابة الهامة والمواضيعية المبينة أدناه توصيات محددة وخطط عمل إدارية يرد بيانها في فرادى التقارير المتعلقة بكل منها.

ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

المراجعة المواضيعية لمدفوعات منحة التعليم

٢١ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع استمراره في التركيز على المسائل المواضيعية والشاملة، سلسلة من عمليات المراجعة المتعلقة بمدفوعات منحة التعليم في مختلف إدارات ومكاتب الأمانة العامة وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم البت في ١٨ ٩٦٦ مطالبة بلغت قيمتها الإجمالية ٢١١ مليون دولار. وحددت عمليات مراجعة لعينة من ١ ٧٢٩ مطالبة بلغت قيمتها الإجمالية ٢١,٥ مليون دولار المسائل التالية: (أ) عدم كفاية رصد تفويض السلطات؛ (ب) عدم اتساق تفسيرات السياسات؛ (ج) عدم كفاية آليات الرصد الهادفة إلى استرداد سلف منح التعليم المستحقة منذ فترة طويلة؛ (د) عدم دقة الحسابات؛ (هـ) نقص وعدم دقة في

(١) التوصيات مصنفة على أنها بالغة الأهمية أو هامة. وتتناول التوصيات البالغة الأهمية أوجه القصور أو الضعف الكبيرة و/أو المتفشية في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة الداخلية إلى حد يحول دون توفير ضمانات معقولة بشأن تحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل الجاري استعراضهما. وتتناول التوصيات الهامة ما يمكن أن يُبلغ عنه من أوجه قصور أو ضعف في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة الداخلية إلى حد يعرض للخطر توفير ضمانات معقولة في ما يتعلق بتحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل الجاري استعراضهما.

المعلومات المقدمة من الموظفين؛ (و) عدم كفاية إدارة السجلات؛ (ز) الافتقار إلى إجراءات الرصد للتصدي لمخاطر الغش.

٢٢ - وحددت عمليات المراجعة أيضاً: (أ) مدفوعات زائدة بقيمة ٤٠٩ ٠٠٠ دولار (١٠٠ مطالبة)؛ (ب) نقص في المدفوعات بقيمة ١١٩ ٠٠٠ دولار (٣٦ مطالبة)؛ (ج) إمكانية استرداد مبالغ غير مدعومة بمستندات بقيمة ٣٣٣ ٠٠٠ دولار (٣١ مطالبة)؛ و (د) سلف مستحقة منذ فترة طويلة بقيمة ٥١٨ ٠٠٠ دولار (٣٧ مطالبة). وهناك أيضاً مؤشرات تدل على غش محتمل بمبلغ ٤٤٨ ٢٧٥ دولاراً، أحيلت إلى الهيئات المختصة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات.

٢٣ - ولمعالجة المسائل المحددة في عمليات المراجعة، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٤٧ توصية، وشرع العملاء في خطط عمل لتنفيذها. وأدت تلك التوصيات إلى تنقيح السياسات والإجراءات، وتحسين الضوابط على إدارة مستحقات منحة التعليم.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مراجعة الحسابات فيما بعد تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

٢٤ - بذلت أمانة الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية جهوداً تدريجية من أجل تنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية وتحقيق استقراره. وبدأ العمل بتجهيز كشوف المرتبات على النحو المقرر. ولكن برزت الحاجة للتصدي للمسائل المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك معالجة المسائل المتعلقة بسلامة البيانات؛ وتحديد أولويات إنجاز الصادرات الاكتوارية؛ واستكمال المعالجة الآلية المباشرة لتسلسل سير العمل الداخلي للحد من الأنشطة اليدوية؛ وتنفيذ إجراءات إدارة المشاكل؛ واستكمال عملية تقييم أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وإنشاء خط أساس لتوافر النظام ورصد أدائه. ولم تقبل أمانة الصندوق ٤ من التوصيات المقدمة البالغ عددها ١٣، بما في ذلك: (أ) إعطاء الأولوية للنواتج المتبقية وتنفيذها؛ (ب) استكمال الاختبارات لجميع أنواع المستحقات؛ (ج) تفعيل الضوابط الآلية لكشف المعدلات المخالفة للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي والإبلاغ عنها؛ (د) توحيد تكاليف جميع عناصر المشروع. وفي حين أعاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية التأكيد على التوصيات الأربع غير المقبولة المتعلقة بأوجه قصور هامة للرقابة، فقد أُغلقت دون تنفيذها عقب قبول الإدارة بالمخاطر المتبقية.

مراجعة تنفيذ نظام أوموجا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف والكيانات الموجودة في جنيف

٢٥ - وضع مكتب الأمم المتحدة في جنيف والكيانات التي يوجد مقرها في جنيف والتي يدعمها المكتب ممارسات جيدة لإدارة المشاريع لنشر نظام أوموجا، من قبيل تنسيق الأدوار والمسؤوليات والإعلام بها وتحديد شكل واضح. غير أنه يلزم إجراء بعض التحسينات في مجالات الإجراءات وتصميم النظام وتشكيله والإبلاغ وإدارة البيانات. وهي تشمل الحاجة إلى ما يلي: (أ) إعادة مواءمة خطة تحقيق فوائد نظام أوموجا مع حالة التنفيذ لتحديد الفوائد الكمية والمكاسب التي يمكن تحقيقها؛ (ب) تنفيذ خطة معالجة المسائل المتعلقة باحتياجات الميزانية المتعددة العملات؛ (ج) استعراض تصميم نموذج إدارة المنح؛ (د) ترشيد تسلسل سير العمل في جميع العمليات وإعادة تنظيمه؛ (هـ) تنفيذ استراتيجية دعم الإنتاج ونشر آليات الدعم لتشمل المسائل المتعلقة بالسياسات والعمليات؛ (و) وضع خطة للبدء بنشر نظام أوموجا في المكاتب الميدانية للمفوضية.

مراجعة المواقع الشبكية ووسائط التواصل الاجتماعي في المقرر

٢٦ - أرست إدارة شؤون الإعلام ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعض الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإدارة وسائط التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية، بما في ذلك إجراءات تصنيف البيانات ورصد محتوى وسائط التواصل الاجتماعي وإجراءات إدارة الحوادث. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تحسين إدارة المواقع الشبكية باستخدام إطار الإدارة الموحدة للمشاريع، ووقف تشغيل المواقع الشبكية القديمة، وإجراء عمليات تقييم لهشاشة الشبكة على أساس منتظم، وتحسين خطط التعافي من الكوارث.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مراجعة نظام التسجيل وإدارة القضايا (الإصدار ٤ من نظام proGres)

٢٧ - شملت مراجعة الإصدار ٤ من نظام proGres للتسجيل وإدارة القضايا نفقات قدرها ١٩,٦ مليون دولار، وحددت الحاجة الماسة للرصد والإبلاغ الكافيين بشأن النواتج المتوخاة من مشروع النظام إزاء نطاقه وميزانيته وجداوله الزمنية. كما تحتاج المفوضية إلى القيام بجملة أمور منها إجراء تحليل للثغرات بين احتياجات النظام واحتياجات الأعمال التجارية، واستعراض أدوار ومسؤوليات المشروع، وتحسين اختبار قبول المستخدمين والأداء، ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية النشر العالمي للنظام وإقرارها رسمياً.

مراجعة برامج الإيواء

٢٨ - شملت مراجعة برامج الإيواء في العمليات الميدانية نفقات بقيمة ٥١٦ مليون دولار. وينبغي للمفوضية القيام بما يلي: (أ) توضيح نطاق الاستراتيجية العالمية للتوطين والإيواء، وتعزيز رصد استراتيجيات الإيواء على الصعيد القطري، وتعزيز قدرات العمليات الميدانية على إجراء التقييمات لاحتياجات الإيواء؛ (ب) زيادة التركيز على حلول الإيواء الحضرية؛ (ج) تقديم إرشادات بشأن بناء المآوي والرصد التقني لأنشطة الإيواء؛ (د) تنفيذ تدابير للتخفيف من مخاطر الحرائق في الوحدات السكنية المنشأة للاجئين؛ (هـ) تعزيز رصد الأداء والإبلاغ بشأن إدارة المآوي.

مراجعة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٩ - خلصت مراجعة استخدام أجهزة الاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية والضوابط على النفقات والفواتير إلى أنه ينبغي للمفوضية القيام بما يلي: استعراض وتحديث سياستها المتعلقة بالهواتف المتنقلة والثابتة؛ وتحسين الضوابط المفروضة على توزيع أجهزة الاتصالات واستخدام خاصية تجوال البيانات؛ وكفالة التحقق من الاتصالات في الوقت المناسب، بما في ذلك استرداد تكاليف الاستخدام الخاص. وحددت المراجعة بشأن مدى كفاية عرض نطاق الشبكة في العمليات الميدانية ضرورة تنقيح التوجيهات المتعلقة بتخصيص عرض نطاق الشبكة وتعزيز قدرات التخطيط لعرض النطاق ورصد استخدامه.

استعراض استشاري لتنفيذ سياسات وإجراءات الإدارة المركزية للمخاطر

٣٠ - بعد ثلاث سنوات من اعتماد المفوضية لسياسة وإجراءات الإدارة المركزية للمخاطر التي تمثل إطارها للإدارة المركزية للمخاطر، أصبح الإطار راسخا واكتسب قبولا، وإن كان لم يتغلغل بشكل كامل بعد في الثقافة التنظيمية. وخلص مكتسب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن هناك مجالا لمواصلة تحسين الإطار حيث أن المفوضية أصبحت أكثر نضجا في مجال إدارة المخاطر، وحدد ١٢ مجالا بحاجة لمزيد من التحسين.

استعراض استشاري لتنفيذ مسؤوليات خط الدفاع الثاني في إدارة المخاطر ورصدها

٣١ - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه، من أجل المضي في تعزيز خط الدفاع الثاني، ينبغي للمفوضية أن تنظر في ما يلي: (أ) توضيح مسؤوليات الكيانات التي تشكل خط الدفاع الثاني المتعلقة برصد الأداء والامتثال، ووضع خطط رصد سنوية وقائمة على المخاطر على الصعيد الإقليمي، بقيادة المكاتب الإقليمية؛ (ب) إضفاء الطابع الرسمي على التسلسل الإداري الوظيفي في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بخط الدفاع الثاني؛ (ج) تصميم الهيكل التنظيمي المستقبلي للمفوضية مع مراعاة الواجبة لنموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي اعتمده.

المسائل العامة في مراجعة العمليات الميدانية

٣٢ - في ١٦ عملية لمراجعة العمليات الميدانية للمفوضية أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تحديد مسائل عامة في اثنين من المجالات الرئيسية. ففي مجال إدارة الشراكات، تم تحديد نقاط ضعف كبيرة في مجال رصد أنشطة المشاريع لشركاء المفوضية في ١٣ من أصل ١٦ عملية مراجعة. وفي مجال إدارة شؤون البائعين والمشتريات، تم تحديد مواطن ضعف متكررة تتصل بتسجيل البائعين وسير عمل اللجان المعنية بالعقود والشفافية والقدرة التنافسية في عمليات الشراء في ١٢ من أصل ١٦ عملية مراجعة. وقد أثار المكتب في السنوات السابقة بصورة منهجية العديد من المسائل المتكررة في مجالي إدارة الشراكات وإدارة شؤون البائعين والمشتريات. ويواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تسليط الضوء على حاجة إدارة المفوضية إلى معالجة الأسباب الجذرية لمكامن الضعف تلك.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مراجعة الاتصالات الاستراتيجية

٣٣ - لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عمليات مناسبة للتخطيط للعمل والإبلاغ عن الأداء في مجالي التوعية والدعوة، فضلا عن آلية رصد وسائط الإعلام. بيد أن المكتب بحاجة إلى القيام بما يلي: وضع إطار للسياسة العامة للاتصالات الاستراتيجية؛ وتحديد أدوار ومسؤوليات الوحدات التنظيمية لتنفيذ أنشطة محددة في مجال الاتصالات؛ وتوضيح المسؤولية عن تحقيق الهدف العام للبرنامج الفرعي للمعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية؛ وإعطاء الأولوية لتعبئة الوظائف الشاغرة الرئيسية في فرع الاتصالات الاستراتيجية وإعادة تقييم قدرة الفرع على إنجاز أنشطته ونواتجه بصورة كاملة، بالنظر إلى الملاك الحالي للموظفين والبيئة المالية.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مراجعة برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين

٣٤ - تكفل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توظيف وتنسيب المرشحين لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وتمثيل المرأة بالقدر الكافي. ومع ذلك، يتعين على الإدارة أن تقوم بما يلي: اقتراح أن تعدل الجمعية العامة المبادئ العامة للبرنامج لتعكس الاحتياجات المتغيرة؛ ووضع إطار للسياسات والممارسات لتوضيح أدوار ومسؤوليات إدارات ومكاتب الأمانة العامة، فضلا عن الجهات المانحة الرئيسية المشاركة، من أجل فعالية البرنامج ومساءلته؛ وتقديم تقارير دورية عن الأنشطة الفنية للبرنامج.

مراجعة البرنامج العادي للتعاون التقني

٣٥ - يكتمل البرنامج العادي للتعاون التقني التمويل المقدم من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية وحساب التنمية المخصص لركيزة التنمية ضمن برامج الأمانة العامة، بما في ذلك تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة تنمية القدرات. وينبغي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات التأكد من أن جميع الكيانات المنفذة تبرز مسؤولياتها عن تنفيذ الأنشطة البرنامجية في الجزء المتعلق بالتوجه العام من أطرها الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وضع آلية للتنسيق الفعال واستراتيجية شاملة لتنمية القدرات لضمان تكامل الأنشطة الممولة من البرنامج فيما بين الكيانات المنفذة للبرنامج، ولتقديم التقارير عن الأنشطة المنفذة. كما ينبغي تقييم البرنامج للوقوف على مدى تحقيقه للهدف المنشود.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

مراجعة البرنامج الفرعي للبيئة والتنمية

٣٦ - قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الخدمات للعمليات الحكومية الدولية على النحو المناسب، ومن شأنها أن تستفيد من تعزيز عملياتها لإدارة المخاطر وتخطيط العمل السنوي. كما ينبغي للجنة توضيح أدوار ومسؤوليات السلطات والوحدات التنظيمية الرئيسية التي تقود عملية تعميم أهداف التنمية المستدامة في برامجها الفرعية؛ وإضفاء الطابع الرسمي على آلية لاستخدام تقارير الاستعراض الوطنية الطوعية باعتبارها مصدرا لتحديد احتياجات الدول الأعضاء من حيث الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات على البرمجة؛ واستكشاف إمكانية التعاون مع مؤسسات الرقابة في الدول الأعضاء، من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بشأن الأنشطة المتصلة بمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مراجعة البرنامج الفرعي للتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

٣٧ - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إجراءات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإدارة أنشطة التعاون التقني على النحو المناسب. ومع ذلك، ينبغي للجنة وضع وتنفيذ خطة عمل بالتعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولتعزيز الرقابة على تخطيط العمل.

إدارة الشؤون الإدارية

مراجعة إدارة مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة

٣٨ - وضعت إدارة الشؤون الإدارية توجيهات لدعم إدارة وتنفيذ مذكرة التفاهم أنفقت الأمانة العامة بموجبها ٣٥٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٦. بيد أنه ينبغي للإدارة: (أ) رصد استخدام السلطات المفوضة للدخول في اتفاقات مالية مع الوكالة؛ (ب) وضع إجراءات لقياس التكاليف التي تقترحها الوكالة قبل اتخاذ قرار إشراكها؛ (ج) وضع معايير كافية لتعزيز رصد أداء المشاريع التي تنفذها الوكالة؛ (د) استكشاف إمكانية إعادة التفاوض على الرسوم الإدارية عوضاً عن المخصصات السنوية للتسديد.

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مراجعة الشراكات وتعبئة الموارد

٣٩ - تعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من خلال شراكات متعددة، على حشد التبرعات النقدية والعينية. ومع ذلك، فقد كانت بحاجة إلى إعداد وتنفيذ ما يلي: (أ) خطة استراتيجية على نطاق الأمانة تتواءم مع مهامها وعملياتها المتغيرة في ضوء اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة؛ (ب) سياسة لتعبئة الموارد تتماشى مع خطتها الاستراتيجية وتهدف إلى معالجة فجوة التمويل وتوسيع قاعدة الدعم المقدم من الجهات المانحة. وكانت هناك أيضاً حاجة إلى: بناء قدرات الموظفين المشاركين في أنشطة الشراكات وتعبئة الموارد؛ وتعزيز الضوابط لضمان الحصول على موافقة قانونية إلزامية قبل إبرام اتفاقات الشراكة؛ ووضع وتنفيذ إجراءات لضمان استيفاء جميع المتطلبات عند اختيار الشركاء.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مراجعة حسابات المشتريات وإدارة العقود في أمانة الصندوق

٤٠ - احتاجت أمانة الصندوق إلى تعزيز ممارساتها وعملياتها المتعلقة بإدارة العقود لضمان أفضل قيمة مقابل الإنفاق من خلال ما يلي: (أ) ضمان أن تكون أوامر العمل الصادرة للمتعاقدين في نطاق العقود وبيان الأعمال ذي الصلة؛ (ب) الاستعانة بمصادر مختلفة لتلبية المتطلبات الجديدة بصورة تنافسية وشفافة؛ (ج) كفاءة سداد المدفوعات مقابل إنجاز المراحل الرئيسية في إطار الامتثال التام للأحكام التعاقدية؛ (د) كفاءة توثيق تحليل التكلفة والعائد فيما يتعلق بخيارات من قبيل اشتراكات الحصول على التحسينات قبل سداد المدفوعات المتعلقة بهذه الاشتراكات. ولم تقبل أمانة الصندوق توصيتين من التوصيات الأربع. وكرر المكتب تأكيده على أهمية التوصيات من أجل معالجة أوجه القصور الكبيرة في الرقابة فيما يتصل بالإنصاف والشفافية والمساءلة في إدارة العقود. وأغلقت التوصيتان اللتان لم تحظيا بالقبول دون تنفيذ عقب إقرار الإدارة بالمخاطر المتبقية.

مراجعة إدارة المشتريات والعقود في شعبة إدارة الاستثمارات التابعة للصندوق

٤١ - كان يلزم أن تقوم شعبة إدارة الاستثمارات بما يلي: (أ) التعاون مع أمانة الصندوق لاستعراض الإشغال الحالي للصندوق في طوابق مختلفة من مبنى داغ همرشولد بلازا ١ من أجل ترشيد مساحة المكاتب وإعادة توزيعها بشكل ملائم لمنع النفقات غير الضرورية؛ (ب) اتخاذ إجراءات لاسترداد حصة المالك في تكاليف التجديد (تبلغ قيمتها ٨٨٠ ٩٢٣ دولاراً)؛ (ج) تقييم الخبرة الاستثمارية المتاحة داخلياً لإدارة

كل حافظة استثمارية وتحديد مدى الحاجة إلى مستشاري استثمار خارجيين وفقاً لذلك؛ (د) تعزيز تخطيط الاقتناء والشروع في اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب للحصول على عروض أسعار السلع والخدمات المتعلقة بالعقود المنتهية، بدلاً من تمديدها بصورة متكررة.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

مراجعة العمليات في كمبوديا

٤٢ - قام مكتب المفوضية في كمبوديا بوضع وثيقة استراتيجية متسقة مع الأولويات الاستراتيجية للمفوضية. وقد خطط عملياته ورصدها على نحو فعال، ونسق عمله مع فريق الأمم المتحدة القطري وأدمج قضايا حقوق الإنسان في أنشطة الفريق وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. بيد أن المكتب كان بحاجة إلى تقييم برنامجه، ولا سيما أنشطته التدريبية التي ما زالت مستمرة منذ إنشائه في عام ١٩٩٣، ولتسريع نقل المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى قاعدة البيانات المتعلقة بحالات حقوق الإنسان التابعة للمفوضية وذلك لتعزيز أمن المعلومات.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مراجعة إطار مشاركة الأطراف الخارجية الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٣ - حقق إطار مشاركة الأطراف الخارجية الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوجيه تنفيذ البرامج باستخدام أطراف خارجية، أهدافه. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لاستعراض الإطار وتحديثه وتعزيز تطبيقه من خلال مراعاة التعليقات الواردة من المستخدمين والسياسات والتوجيهات التي يجري وضعها حالياً من قبل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وإطار الأمانة العامة للأمم المتحدة الجديد لمكافحة الغش والفساد.

مراجعة إدارة البرنامج العالمي المعني بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب

٤٤ - كانت أنشطة ونواتج البرنامج العالمي المعني بتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب تتماشى عموماً مع ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتفاقاته المتعلقة بالمساهمات. غير أن المكتب كان بحاجة إلى ما يلي: وضع ضوابط كافية لمنع التسريب غير المقصود للمعلومات الحساسة من قبل المشاركين في الدورات التدريبية وحلقات العمل الخاصة بالمساعدة التقنية؛ وتسجيل تعليقات الجهات صاحبة المصلحة بصورة منتظمة للنظر فيها أثناء المراجعات اللاحقة للبرنامج؛ والرجوع إلى الاستعراضات الطوعية الوطنية المتاحة المتعلقة بالبلد الذي من المقرر أن تنفذ فيه المشاريع؛ وتحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع التعاون التقني.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

مراجعة ترتيبات السلامة والأمن لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث

٤٥ - يتمثل الهدف من الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ ألف في تحديد المباني القديمة وما يتصل بذلك من أعمال ترميم وتجديد لقصر الأمم. ويشمل ذلك تحسين نظم السلامة والأمن داخل المباني القائمة. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة في جنيف خططا تشغيلية

تتعلق بالأمن والصحة والسلامة لحماية الموظفين والأصول أثناء تنفيذ المشروع؛ وأنشأ أيضاً آليات لتحديد ورصد المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن التي قد تؤثر في تصميم المشروع وتكاليفه والتصدي لها. بيد أنه كان لزاماً على المكتب أن يكفل تحديد المتطلبات الأمنية الأساسية وترتيبها حسب الأولوية في الميزانية الأمنية للمشروع، والإبلاغ عن أية ثغرات لانتخاذ الإجراء المناسب. وكانت هناك أيضاً حاجة إلى: استعراض الاحتياجات من الموظفين لفريق تنسيق المشاريع الأمنية للمرحلة المقبلة من المشروع؛ وتقييم الاحتياجات التشغيلية الأمنية بحيث يمكن تحديد أوجه العجز المتوقعة في الميزانية ومعالجتها في الوقت المناسب؛ وتعزيز الإجراءات الخاصة باعتماد المتعاقدين الأفراد وفرزهم. وفي أعقاب زيادة مستوى الخطر الذي تم تحديده بحسب تقييم الأمن في سويسرا في تموز/يوليه ٢٠١٦، أجرى المكتب تقييماً أمنياً شاملاً لكافة أراضي قصر الأمم ووضع خطة أمنية رئيسية لتلبية الاحتياجات الأمنية المتزايدة في جميع أنحاء حرم المكتب.

مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مراجعة إدارة الاستحقاقات والبدلات

٤٦ - اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كانت بدلات واستحقاقات موظفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) تدار مركزياً من قبل المكتب من خلال نظام أوموجا. وكان المكتب بحاجة إلى تعزيز الرقابة على إدارة العمل الإضافي والتأمين الطبي وإعانة الإيجار، ومدفوعات تأمين السكن من خلال ضمان ما يلي: (أ) تنظيم بدلات العمل الإضافي والإجازات التعويضية على نحو سليم واسترداد مدفوعات العمل الإضافي غير المقبولة؛ (ب) إتمام التحاق الموظفين بخطة التأمين الطبي خلال الإطار الزمني المحدد واسترداد مدفوعات السداد التشاركي من الموظفين في الوقت المناسب؛ (ج) تقديم الموظفين عقود إيجار تصنف كل الرسوم الإضافية المدرجة في الإيجار الإجمالي وتحدها كمياً، وإقرارهم بصفة دورية أن الإيجار المعلن في طلبات إعانة الإيجار التي يقدمونها لا يشمل رسوماً غير مسموح بها؛ (د) عدم سداد مدفوعات تأمين السكن دون أن تكون مشفوعة بوثائق داعمة كافية وصالحة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مراجعة خدمات الأمانة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان) وبروتوكولاتها

٤٧ - تولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم خدمات الأمانة إلى اتفاقية أبيدجان وفقاً للولاية المنوطة به. بيد أنه كان من الضروري أن يقوم المكتب، في جملة أمور، بما يلي: توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى الحاجة إلى إنشاء لجنة توجيهية لتيسير التنفيذ الفعال لخطة العمل؛ وكفالة امتثال موظفيه للنظام الداخلي المتعلق بمهام أمانة اتفاقية أبيدجان وإدارة الاجتماعات الرسمية؛ ووضع استراتيجية لتعبئة الموارد لأمانة اتفاقية أبيدجان، لضمان سلامتها المالية؛ وإنشاء صندوق لاحتياطي رأسمال الصندوق الاستئماني لاتفاقية أبيدجان؛ وكفالة رصد المشروعات بموجب اتفاقية أبيدجان والإبلاغ عن أداؤها خلال دورة حياة المشروع.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مراجعة مشاريع التعاون التقني في شعبة الاستثمار والمشاريع

٤٨ - تم الاضطلاع بأنشطة شعبة الاستثمار والمشاريع وإنجاز نواتجها وفقا للأولويات الاستراتيجية المبينة في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لفترة السنتين. بيد أنه كان يلزم تعزيز الضوابط عن طريق ما يلي: (أ) إنشاء آلية لضمان استخدام الاستعراضات الطوعية الوطنية المتاحة المتعلقة بالبلد الذي يُخطط لتنفيذ المشاريع فيه؛ (ب) ضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في مشاريع التعاون التقني في مرحلة تصميم المشروع؛ (ج) وضع مبادئ توجيهية بشأن التعامل مع الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك تدقيقات العناية الواجبة التي يتعين القيام بها قبل قبول مساهماتها؛ (د) ضمان امتثال مديري الشُّعب للإبلاغ الداخلي عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروعات الفردية لتعزيز الرقابة أثناء تنفيذ مشاريع التعاون التقني.

باء - شعبة التفتيش والتقييم

٤٩ - أصدرت الشعبة ستة تقييمات غير متصلة بعمليات حفظ السلام منها تقييم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الذي طلبه مجلس الأمن. وقدمت الشعبة أيضا سبعة من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات إلى لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

إدارة الشؤون الإدارية

٥٠ - ركز تقييم إدارة الشؤون الإدارية على ما يقدمه مكتب إدارة الموارد البشرية من دعم في إدارة هذه الموارد. وقدم المكتب دعماً بالغ الأهمية للمنظمة في مجال الموارد البشرية. بيد أن توجهه فيما يتعلق بمراجعة احتياجات العملاء كان مثقلاً بأولويات متعددة، منها قيادة الإصلاحات والمبادرات المستمرة على نطاق الأمانة العامة والاضطلاع بمهمة صعبة تتمثل في وضع إطار لسياسة الموارد البشرية يستند إلى المصالح المختلفة للدول الأعضاء. وأشار التقييم إلى أن الإطار الحالي كبير جدا ومجزأ وعميق. فثمة نشرات وإصدارات متعددة تتناول نفس الموضوع، وكانت نسبة ٤١ في المائة من الإصدارات الإدارية قد وضعت منذ ١٥ سنة على الأقل. ويستلزم إطار السياسات قدرا كبيرا من التفسير والتقدير، مما ولّد حالات من عدم الكفاءة. وكان العملاء في كثير من الأحيان غير واثقين من تفويض السلطة فيما يتعلق بمواردهم البشرية. وقد أحرز المكتب تقدما بشأن فرادى عناصر إدارة المواهب، وقام بوضع أدوات لتخطيط القوى العاملة، واستحداث خيارات التدريب والتطوير الفعالة من حيث التكلفة. بيد أن سياسات التوظيف وعملياته وممارساته لا تدعم بشكل كامل توظيف أفضل المواهب، واتسمت إدارة الأداء بأنها ميكانيكية. وكان هناك القليل من التكامل بين العناصر المختلفة. ولم يتم استخدام تخطيط القوى العاملة لأغراض التوظيف المحدد الهدف، ولم يكن التطوير الوظيفي مرتبطاً بالأداء.

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

٥١ - ركز تقييم إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على نظام التخطيط لبرنامج عملها في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧. وشهدت الإدارة طلبا متزايدا على خدمات المؤتمرات في ظل انخفاض الميزانيات، مما أكد الحاجة إلى تخطيط قوي. ولتلبية احتياجات العمل على مختلف المسارات وفي مختلف

المواقع، استخدمت الإدارة أنظمة تخطيط متعددة. وكان مستوى مواءمة النظم داخل مراكز العمل وفيما بينها غير كاف، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تدعم إدارة الوثائق. وبالرغم من عدم وجود تنسيق كامل، نفذ كل مركز عمل برنامج عمله بفعالية. بيد أن الإدارة أظهرت علامات الإجهاد؛ وإذا ظلت اتجاهات الميزانية والطلب على ما هي عليه، فمن المرجح أن تواجه الإدارة مخاطر تتعلق بتقديم الخدمات. وشكل تحسين التخطيط جانبا حاسما من جوانب الجهود الرامية إلى معالجة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملها. بيد أن الإدارة الفعالة للعوامل الخارجية كانت بعيدة المنال، نظرا لأن التغلب على العضلات الأكثر خطورة وإلحاحا يتطلب توجيهات مقدمة من الدول الأعضاء. وكان من بين تلك التحديات الطلب المتزايد على خدمات المؤتمرات غير المقررة والتي لم تصدر بها تكاليفات، دون توافر الموارد المناسبة، وعدم تقييد العملاء بالتزامات المتعلقة بخدمات المؤتمرات.

إدارة شؤون الإعلام

٥٢ - تناول تقييم إدارة شؤون الإعلام مدى كفاءة النواتج الرئيسية للإدارة وفعاليتها وأهميتها في التواصل وبناء الدعم للأمم المتحدة، بالنظر إلى البيئة المتغيرة لوسائل الإعلام والاتصالات. وخطت الإدارة خطوات ملحوظة في الاستجابة لهذا التغيير حيث زادت من وجودها وتأثيرها على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وظلت تستعين في الوقت نفسه بوسائل الإعلام التقليدية. وافتقرت الإدارة إلى التوجيه الاستراتيجي وتحديد الأولويات، ويرجع ذلك في جزء منه إلى التغييرات المتكررة في القيادة والقيود الهيكلية التي أدت إلى بعض أوجه القصور، ولكنها أوفت إلى حد كبير بولاياتها الواسعة النطاق. وقد مكنت الشراكات الإدارة من توسيع نطاق وصولها، ولكن تفاوتت قدرتها على بث رسائل مصممة خصيصا لتلائم مختلف الجماهير بشأن مجموعة واسعة من القضايا. وتباينت فعالية المكاتب الميدانية التابعة للإدارة، بيد أن تلك المكاتب مكنت الإدارة من أن يكون لها وجود على المستوى المحلي وساعدت على توسيع نطاق انتشار رسائلها من خلال الشراكات والحملات. وأخيرا، قدمت الإدارة دعما فعالا للشركاء في منظومة الأمم المتحدة، ولكن عدم إسناد ولاية تنسيقية إليها أدى إلى عدم تمكنها من التغلب على تباين نهج الشركاء وأولوياتهم.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

٥٣ - ركز تقييم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2018/206) على ترتيبات الآلية للتوحيد والتنسيق وترتيبها التنظيمية لكي تصبح مؤسسة قائمة بذاتها تتألف من فرعين، من خلال إجراء تقييم لوجاهة وكفاءة وفعالية هيكلها وتصميمها؛ ومدى اتساق سياساتها وإجراءاتها؛ وممارستها الإدارية؛ وقدرتها على توقع أعباء العمل الدينامية والتخطيط لها ورصدها والاستجابة لها بطريقة مرنة. ولدمج المهام المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عبر قارتين، حققت الآلية الكثير مما توخاه مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). وأحرزت الآلية تقدما في الوفاء بولايتها التي تقتضي أن تصبح مؤسسة صغيرة وفعالة من خلال عملية تدريجية ومتعددة الأبعاد، مما استوجب تحقيق التكامل داخل المكاتب والتنسيق بين الفرعين على حد سواء. وقامت هيئاتها الثلاث، وهي الدوائر، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، بتخطيط هذه العمليات وإدارتها ونجحت في هذا الصدد بدرجات متفاوتة. وثمة مشروعان كبيران شهدا تحديات صعبة وحدوث تأخيرات، هما مرحلة ما بعد التشييد لمرافق أروشا وقاعدة البيانات الموحدة للسجلات القضائية لكلتا المحكمتين. وفي بعض المكاتب، ظل هناك أيضاً قدر من التنافر في ثقافة العمل السائدة فيما بين الفرعين. ورغم المطالبة المستمرة بزيادة الكفاءة، أعرب موظفو الآلية عن رضاهم الكبير عن عملهم وأبدوا تفانيهم في أدائه.

مكاتب كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال

٥٤ - تناول تقييم مكاتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال أهمية هذه المكاتب وفعاليتها في حفز التغيير في مجالات اختصاص كل منها. وبالرغم من التحديات السياسية والعملية التي واجهتها، وكذلك صغر حجمها، كانت المكاتب أدوات دعم فعالة في مجالاتها المواضيعية. وشمل ذلك تحفيز العمل الإيجابي في السياقات القطرية والإقليمية حيث عملت المكاتب مع مجموعة من الأطراف بصورة فعالة للتوسط بشأن الالتزامات وتيسير تنفيذها. وأسفرت الجهود الرامية إلى حفز التغيير باستخدام وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي عن نتائج متباينة. فبينما كانت المكاتب فعالة في التنسيق والتعميم مع شركاء الأمم المتحدة، واجهت تحديات في الاضطلاع بأنشطتها، منها، على سبيل المثال، عدم الوضوح فيما يتعلق بأشكال التنسيق بين الشركاء والنتائج المرجوة منه. وفي بعض الحالات، لم تكن لدى المكاتب خطط استراتيجية متميزة ومنفصلة ولم تحدد على وجه الدقة الأماكن التي يتعين تركيز الموارد المحدودة فيها وكيفية القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، لم تقم المكاتب بالتنسيق فيما بينها بصورة كافية، ولكنها حققت نتائج إيجابية عندما كانت تقوم بهذا التنسيق. ورغم الاستخدام الفعال لنظم الإبلاغ كأدوات للدعوة في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فقد كان يعوزها الاتساق في بعض الأحيان.

مكتب شؤون نزع السلاح

٥٥ - استعرض تقييم مكتب شؤون نزع السلاح فعالية وكفاءة وأهمية الركائز الوظيفية الثلاث للمكتب، ألا وهي العمل المعياري، والمساعدة التقنية، والمعلومات والتوعية. وقد قُيِّم برنامج عمله بحيث يتماشى مع ولايته ويستجيب إلى حد كبير لاحتياجات أصحاب المصلحة. واعتُبر المكتب وسيطاً رئيسياً محايداً وشريكاً تقنياً فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح. وعلى الرغم من الأهمية الواسعة التي يتسم بها عمله، فقد أدى الافتقار إلى نهج مدروس ومنهجي وكمالي للتخطيط الاستراتيجي إلى إعاقة إمكاناته في تحقيق أقصى قدر من الأهمية. وقد نجح المكتب في تنفيذ معظم النواتج المقررة، ولكن النتائج ذات الصلة لم تكن معروفة إلا جزئياً، وذلك بسبب الافتقار، لفترة طويلة، إلى أنشطة منتظمة للرصد والتقييم والإبلاغ على مستوى النتائج. وبينما نفذ المكتب خطة عمله ضمن سياق عمل مليء بالتحديات وولاية واسعة النطاق وموارد تمويل غير مستقرة، فإنه لم يسخر أصوله وهياكله ووظائفه الداخلية أو شراكاته الخارجية تسخيراً كاملاً لتحقيق أقصى النتائج في إطار القدرات الحالية. وقدم المكتب بعض المساهمات لأهداف التنمية المستدامة، ولكنه لم يضع بشكل منهجي إطاراً لعمله بغية دعم الأهداف بشكل ملموس، كما أنه لم يتبن نهجاً واضحاً ومنسقاً للمسائل الحدودية ذات الصلة.

الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات لتقييمات عام ٢٠١٥ لكل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٦ - أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبعة من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقييماته لعام ٢٠١٥ لكل من: (أ) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ (ب) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ (ج) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)؛ (د) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ (هـ) مركز التجارة الدولية؛ (و) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (ز) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأظهرت الاستعراضات أنه قد تم اتخاذ خطوات هامة من أجل تنفيذ جميع التوصيات. ويعرض الجدول ١ حالة تنفيذ التوصيات إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات

الكيان	عدد التوصيات	تُنفذت	تُنفذت جزئياً
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦	٣	٣
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤	٣	١
مركز التجارة الدولية	٥	٤	١
الأونكتاد	٧	٥	٢
ممثل الأمم المتحدة	٧	٦	١
مفوضية شؤون اللاجئين	٦	٤	٢
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٤	٤	٠
المجموع	٣٩	٢٩	١٠
النسبة المئوية	١٠٠	٧٤,٤	٢٥,٦

٥٧ - وبالنسبة للتوصيات التي تُنفذت، هناك أدلة على إحراز نتائج إيجابية ملموسة. ولكن، لم يمكن بالإمكان تقييم الأثر الكامل لتلك النتائج في معظم الحالات، إذ أن بعض التوصيات لم تُنفذ إلا مؤخراً أو لم تكن بعد موضع تنفيذ كامل.

جيم - شعبة التحقيقات

٥٨ - في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أُبلغت إلى شعبة التحقيقات ٣٤١ مسألة غير متصلة بعمليات حفظ السلام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٦ في المائة عن العام الماضي ويشكل ٤٣ في المائة من جميع المسائل المبلّغ عنها. وتعتبر هذه الزيادة في الإبلاغ كبيرة، بالنظر إلى أن

معدل الزيادة السنوية التي لوحظت في دورات الإبلاغ الثلاثة السابقة كان يبلغ ١٥ في المائة. وبعد إجراء تقييم عن طريق عملية تلقي القضايا، أُحيلت ٨٠ قضية للتحقيق فيها من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بينما أُحيلت ١٦٥ قضية أو كانت في طور الإحالة إلى كيانات أخرى، وأُغلقت ٧٤ قضية دون اتخاذ مزيد من الإجراءات، وبقيت ٣ قضايا معلقة، في حين توجد ١٩ قضية رهن الاستعراض (انظر الجدول ٢).

٥٩ - وقد شهدت الشعبة زيادة ملحوظة في الإبلاغ عن التحرش الجنسي، في أعقاب تأكيد الأمين العام التزامه بعدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي، واستجابة لحركة "أنا أيضاً". وبناء على طلب الأمين العام، تولت الشعبة مسؤولية التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي، وهي بصدد تنفيذ إجراء مبسط لتلقي هذه الشكاوى وتجهيزها ومعالجتها. ويشمل ذلك إنشاء فريق متخصص للتركيز على التحقيق في شكاوى التحرش الجنسي. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تلقت مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٣١ تقريراً عن التحرش الجنسي، مقارنة بتقريرين في السنة السابقة.

٦٠ - وزاد عدد المسائل غير المتصلة بعمليات حفظ السلام التي أُحيلت إلى كيانات أخرى بنسبة ٤٣ في المائة مقارنةً بالسنة الماضية، وبنسبة ٧٤ في المائة مقارنةً بما كان عليه الحال قبل سنتين.

الجدول ٢

التحقيقات المسندة والإحالات بشأن الأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام حسب الفئة

الفئة	التحقيقات		الإحالات	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أنشطة إجرامية	٧	٩	١٠	٦
مسائل مالية	٦	٨	٢٠	١٢
الغش/الغش المفترض	١٥	١٩	١٥	٩
إساءة استخدام المنصب/الوظيفة	٦	٨	١٠	٦
شؤون الموظفين	١٢	١٥	٣٢	١٩
المشتريات	٦	٨	٣	٢
سلوك محظور	١٨	٢٣	٤٠	٢٤
استقدام الموظفين	٢	٣	١٨	١١
الانتقام	٤	٥	٦	٤
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	٤	٥	١١	٧
المجموع	٨٠	١٠٠	١٦٥	١٠٠

٦١ - وفي المجموع، أُصدر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥٧ تقريراً من تقارير التحقيقات وحفظ التحقيقات غير المتعلقة بحفظ السلام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٤ في المائة عن السنة السابقة (انظر الجدول ٣). وثبتت صحة الادعاءات في ٣١ من هذه التقارير، بينما لم تثبت في ٢٦ منها. وكان متوسط الوقت المستغرق لإنجاز التحقيق وإصدار التقرير ١٢ شهرًا.

الجدول ٣

تقارير التحقيقات وحفظ التحقيقات غير المتعلقة بحفظ السلام الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

الصفحة	عدد التقارير
أنشطة إجرامية	٥
مسائل مالية	٤
الغش/العش المفترض	٨
إساءة استخدام المنصب/الوظيفة	١١
شؤون الموظفين	١٠
المشتريات	٣
سلوك محظور	٣
استقدام الموظفين	٢
الانتقام	٨
الاستغلال والانتهاك الجنسيان	٣
المجموع	٥٧

٦٢ - وقامت الشعبة بالتحقيق في عدة تقارير عن حالات انتقام، بما في ذلك القضية رقم ١٦/٠٥٦٤، التي خلص فيها التحقيق الذي أجره المكتب إلى أن أحد موظفي المفوضية انحرف في نشاط مشمول بالحماية، ثم تعرض للانتقام بعد ذلك من خلال إدراج تعليق غير مناسب في تقييم أدائه. وقد أحييت نتائج التحقيق إلى مكتب الأخلاقيات، الذي بتّ في أن العمل الانتقامي قد حدث، وإلى مكتب إدارة الموارد البشرية الذي هو الآن بصدد اتخاذ الإجراء المناسب.

٦٣ - كما حققت الشعبة في قضايا غش وفساد متعددة. ففي القضية رقم ١٦/٠١٤٣، أثبت التحقيق الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تواطأ مع موظفين غير تابعين للأمم المتحدة لوضع مخططات للتلاعب بالعطاءات بغية تفضيل منح العقود لبائعين معينين. وثبت كذلك أن هذا الموظف فضّل أو حاول تفضيل منح العقود لأفراد معينين في سبع مناسبات على الأقل من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وأُرسلت النتائج إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب تقرير استشاري حدد أوجه الضعف في الرقابة. كما أحييت النتائج إلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إمكانية إحالة القضية إلى السلطات الوطنية.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن حالات فساد كبير تورط فيها مسؤولون رفيعو المستوى كانوا على صلة بالرئيس السابق للجمعية العامة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، أصدر المكتب تقارير لتحقيقات أخرى تثبت سوء سلوك محتمل (القضيتان رقم ١٦/٠١٦٧ و ١٦/٠١٩١).

٦٥ - ففي القضية رقم ١٦/٠١٦٧، ورد إلى المكتب تقرير يفيد بأن أحد موظفي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تلقى جهازاً لوحيًا مجانيًا أثناء حضوره لمناسبة رسمية. وقد خلص التحقيق الذي أجره المكتب إلى أن الموظف قد قبل الجهاز اللوحي ولم يقيم بأي محاولة لإعادته ولم يلتمس التوجيه من مكتب الأخلاقيات أو يبلغ المكتب التنفيذي باستلامه الجهاز اللوحي. وخلص المكتب كذلك إلى أن

الموظف قد دُفع له خطأً مبلغ ضعف المبلغ المأذون به عن السفر للمشاركة في تلك المناسبة. وأُحيلت نتائج التحقيق إلى الإدارة.

٦٦ - وفي القضية رقم ١٦/٠١٩١، تلقى المكتب تقريراً يفيد بأن أحد موظفي موئل الأمم المتحدة قد سافر إلى هونغ كونغ، الصين، دون الحصول على الموافقة اللازمة، على حساب شركة متورطة في رشوة محتملة. وأفيد كذلك بأن الموظف تلقى بدل إقامة يومي طوال مدة الرحلات وقبل هدايا دون التصريح بما أو الحصول على موافقة بشأنها. ووجد التحقيق الذي أجراه المكتب أن الموظف قام بالرحلات على النحو المبلغ عنه، وصدّق على استمارات ناقصة وغير دقيقة لطلب السفر، ولم يصرح بالهدايا التي تلقاها أو يطلب الموافقة بشأنها، بما في ذلك رحلة جوية مجانية على درجة الأعمال وبذلة مصنوعة على المقاس. وقد أُحيلت نتائج التحقيق إلى موئل الأمم المتحدة ثم بعد ذلك إلى مكتب إدارة الموارد البشرية. ومنذ ذلك الحين، أُهّمت خدمة الموظف مع المنظمة.

٦٧ - وفي القضية رقم ١٧/٠٤٣٣، تلقى المكتب تقريراً يفيد بأن أحد الموظفين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المدير الإداري لأحد موردي اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وتبين من التحقيق الذي أجراه المكتب أن الموظف كان يعمل في موقع تضاربت فيه المصالح والمخاطر في أنشطة خارجية غير مأذون بها فيما يتعلق بدوره كمدير ومصمم للشركة. وأُحيلت نتائج التحقيق إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٨ - وفي القضية رقم ١٧/٠٢١٧، تلقى المكتب تقريراً عن سوء سلوك محتمل لأحد موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فقد أفيد بأن الموظف قد اضطلع بمهام رسمية مختلفة ربما تكون قد تضمنت انحرافات خاصة عن مسار الرحلة الرسمي، وإن كانت قد بررت على أنها ذات صلة بالعمل. وقد خلص التحقيق الذي أجراه المكتب إلى أنه قد تم تمديد فترة مهمة رسمية وتحريف مسارات السفر، مع ما أسفر عنه ذلك من تكبد المنظمة لخسارة مالية، من أجل إدراج زيارات خاصة وحضور مناسبات غير رسمية. ولم تستعرض بعد إدارة الشؤون الإدارية التقرير المقدم إليها مع التوصيات بشأن اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الشخص المتورط، ولاسترداد الخسارة المالية التي تكبدتها المنظمة.

٦٩ - وفي القضية رقم ١٧/٠٤١٩، تلقى المكتب تقريراً يفيد بأن أحد موظفي مفوضية حقوق الإنسان حاول الالتفاف على عمليات استقدام الموظفين عن طريق الغش. وقد خلص التحقيق الذي أجراه المكتب إلى أن الموظف المتورط ساعد أحد المترشحين لمنصب في المفوضية على ملء ملف تاريخه الشخصي بمعلومات مغلوطة، ثم قام بعد ذلك، بالتواطؤ مع شخص آخر، بإنجاز الاختبار الكتابي للمترشح. وبعد ذلك، حضر موظف من غير موظفي الأمم المتحدة مقابلة العمل منتحلاً شخصية المترشح. وقد أُهّمت خدمة المترشح مع المنظمة، بعد أن كان يعمل في إطار عقد عمل مؤقت مع الأونكتاد. وأُحيلت نتائج التحقيق إلى الأونكتاد ومفوضية حقوق الإنسان.

٧٠ - وفي القضية رقم ١٧/٠٤٢٢، خلص المكتب إلى أن أحد موظفي مفوضية حقوق الإنسان انتحل، بالتواطؤ مع آخرين، شخصية طرف ثالث لضمان منح عقد استشاري يتعلق بمشروع كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات. كما خلص التحقيق الذي أجراه المكتب إلى أن الموظف المتورط ربما قام بإتلاف الأدلة المحتملة على الحاسوب المخصص له الذي أصدرته الأمم المتحدة. وأُحيلت نتائج التحقيق إلى المفوضية ثم بعد ذلك إلى مكتب إدارة الموارد البشرية، الذي يقوم حالياً باستعراض القضية للنظر في اتخاذ الإجراء المناسب.

سادسا - متطلبات إعداد التقارير الصادر بها تكليف

ألف - أنشطة التشييد

مراجعة مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧١ - أحرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدماً كبيراً في تنفيذ المشروع، بما في ذلك توقيع اتفاق بشأن الإدارة والتنسيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية وتعيين مدير المشروع والتعاقد مع الشركة الاستشارية الرئيسية. وسوف تستفيد اللجنة من تعزيز إدارتها للمشاريع عن طريق كفالة اجتماع لجنة أصحاب المصلحة بشكل منتظم، واستكمال خطة إدارة المشروع، وتنفيذ نظام لإدارة معلومات المشاريع. كما كانت بحاجة إلى تعزيز الضوابط على أنشطة الشركة الاستشارية الرئيسية، ووضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ استراتيجية مكان الإيواء المؤقت في الموقع الجديدة، وإنشاء آليات للموافقة على أوامر التغيير، وكفالة تنفيذ أنشطة المشتريات ذات القيمة العالية في مجال البناء في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين عليها إبلاغ الجمعية العامة عن إعادة برمجة الميزانية البالغة ٤,٥ ملايين دولار المخصصة لمكان الإيواء المؤقت في الموقع، بعد تغييرها للاستراتيجية المتعلقة بالإيواء المؤقت.

مراجعة مشروع تجديد قاعة أفريقيا ومشروع تشييد مركز الزوار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٢ - قطعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شوطاً بعيداً في وضع آليات لحوكمة المشاريع والرقابة عليها، وهي بصدد صياغة استراتيجية للتماس التبرعات وإدراج نصح لمعالجة مخاطر الغش والفساد في إطار إدارة المخاطر. ومع ذلك، فإن اللجنة تحتاج إلى تبسيط عملية جمع وحساب التبرعات، وإلى تخفيف أثر التأخيرات في بدء أعمال التشييد في وقت مبكر.

مراجعة إدارة مشاريع التجديد الكبرى في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٣ - أكملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل كاف أنشطة ما قبل التخطيط لمشروع المبنى الشمالي ووضعت استراتيجية لتحديد وتأمين مكان مناسب للإيواء المؤقت. كما تعمل على تنفيذ خطط عمل لرصد تنفيذ خطة الشراء لأنشطة التشييد والإبلاغ عنها، وعلى تحسين الوقت الذي يستغرقه إكمال أنشطة الشراء.

مراجعة مرحلة ما بعد التشييد ومراجعة شغل المرفق الجديد لمكاتب الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا

٧٤ - شغلت الآلية مرافقها الجديدة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، باستثناء المحفوظات التي ظلت في أماكن مستأجرة. ومع ذلك، فإن بعض جوانب المرفق تطلبت الاهتمام لجعلها قابلة للاستخدام بالكامل، بما في ذلك: كفالة إنجاز المهندس المعماري والمقاول لأعمال تصحيح جميع العيوب المحددة؛ وتحسين معدات وقدرات مكافحة الحرائق؛ والتحقيق في أثر العواصف الرملية على المبنى وكفالة معالجة مسائل الصحة المهنية للموظفين الناجمة عن العواصف الرملية معالجة تامة؛ وكفالة حماية معدات مركز البيانات من الضرر المحتمل من الماء والرطوبة. وقد تم الانتهاء من أعمال إصلاح قاعة المحكمة ومركز البيانات في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي.

باء - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٧٥ - أنشئت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في عام ١٩٩١ بوصفها هيئة فرعية لمجلس الأمن لتجهيز المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار الناجمة مباشرة عن غزو الكويت واحتلاله من جانب العراق. وتُدفع التعويضات لأصحاب المطالبات المقبولة من صندوق التعويضات الذي كان يتلقى، قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نسبة ٥ في المائة من عائدات تصدير النفط العراقي.

٧٦ - ومن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام مجلس إدارة اللجنة، في قراراته ٢٧٢ لعام ٢٠١٤ و ٢٧٣ لعام ٢٠١٥ و ٢٧٤ لعام ٢٠١٦، بتعليق التزام العراق بإيداع العائدات المتأتية من إيرادات صادراته النفطية في صندوق التعويضات. واستؤنفت الإيداعات بعد اعتماد مجلس الإدارة قراره ٢٧٦ لعام ٢٠١٧، الذي ينص على إيداع ٥,٠ في المائة من العائدات المتولدة من إيرادات تصدير النفط العراقي في صندوق التعويضات في عام ٢٠١٨، مع نسب مئوية متصاعدة سنوياً حتى نهاية عام ٢٠٢١، أو حتى يتم سداد التعويضات المستحقة بالكامل. وبموجب القرار ٢٧٦، استؤنفت المدفوعات أيضاً، ودُفع مبلغ ٩٠ مليون دولار من أجل سداد المبالغ المستحقة في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وحتى الآن، ومن أصل ٥٢,٤ بليون دولار من التعويضات المقرر منحها، دُفع ٤٧,٩ بليون دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره حوالي ٤,٥ بلايين دولار بسبب مطالبة واحدة متبقية. ومع استئناف المدفوعات الفصلية لسداد المطالبة المستحقة، يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء مراجعة لعمليات اللجنة في الربع الأول من عام ٢٠١٩.